أثر المدرسة في الحياة العدلية والإدارية في الدولة العثمانية حتى عـــام ١٥٢٠ م

م.د. عماد عبد العزيز يوسف
قسم التاريخ
كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٤/٢/١٠ .... **تاريخ قبول النشر**: ٢٠١٤/٥/٨

ملخص البحث:

تعد الحياة العلمية والفكرية عند العثمانيين واحدة من أكثر القضايا التي أهملت ولـم تحـظَ بالبحث العميق، مع أن الحياة العلمية والفكرية في العهد العثماني جزء لا يتجزأ من تـاريخ العلـم والفكر في العالم الإسلامي، بحيث يشكل هذا الموضوع أهمية كبيرة فـي فهـم الإسـهام العلمـي والفكري الذي قدمهُ العثمانيون بشكل عام.

وفي هذا الإطار فأن دراسة المدرسة العثمانية ودورها في الحياة العدلية والادارية يعد أمراً بالغ الأهمية، فقد كانت المدرسة العثمانية مؤسسة حضارية ذات طابع خاص ، أعدت لتخرج أجيالاً تحمل الفكر الإسلامي في داخلها وتسير على مفاهيمه وتؤدي دورها في المجتمع العثماني، ولذا يمكن القول أن المدرسة العثمانية قد أدت دوراً بارزاً في تشكيل عقل الدولة العثمانية ووعيها.

The impact of School on the life of Justice and Administration in the Ottoman Empire until the year of 1520 A.D.

Lect. Dr. Emad Abdulaziz Y.
Department of History
College of Basic Education / Mosul University

Abstract:

The scientific and intellectual life of the Ottomans is considered one of the most issues that has been neglected and received no interest in terms of deep investigation , although scientific and intellectual life in the Ottoman region is an integral part of the history of the science and thought of the Islamic world in that this subject constitutes a great importance in understanding the scientific and intellectual contribution that the Ottomans introduced in general.

In this context, the study of the Ottoman School and its role in the life of Justice and Administration is a very important issue, where the Ottoman School was a civilized foundation with a private nature established for graduating generations that hold the Islamic thought , follow its concepts and perform their role in the Ottoman society . Therefore, it can be said that the Ottoman School has performed a prominent role in shaping the mind and knowledge of the Ottoman State.

ـ علاقة المدرسة بالحياة العدلية

قامت المدرسة العثمانية[١]، بدور مهم في الحياة العدلية أكثر من الدور الذي أدته في النواحي الإدارية، إذ كان للقضاء ارتباط وثيق بمدرسي المدارس وخريجيها[٢].

وأخذت المدرسة العثمانية أهميتها بكونها تُخَرِّج القضاة وأهل الفتوى الذين لهم دور مهم في تسيير حياة المجتمع؛ لأنهم يلبون حاجة المجتمع، وما يحدث فيه من أحداث ومشاكل تمس كل نواحي الحياة الداخلية والخارجية في أيام الحرب والسلم[٣]، لذلك أخذ تدريس الفقه مكانة بارزة في المدارس العثمانية[٤]، واصبحت باقي العلوم التي تدرس في المدرسة بمثابة علوم مساعدة ، لتحقيق هذا الغرض، وهو دراسة الفقه وتعلمهِ[٥].

ولم تكن علاقة المدرسة بالقضاء فقط، وإنما أيضا بالإفتاء الذي له علاقة بمدرسي مدرسة الصحن الثماني[٦]، ذلك لأن أغلب المفتين في بدايات الدولة العثمانية كانوا من المدرسين[٧]، ويذكر أن السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ – ١٥١٢) أمر احد مدرسي الصحن الثماني ان يقوم بدور المفتي بعد وفاة المفتي لحين تعيين مفتٍ جديد[٨]. ومن الجدير بالذكر أن الإفتاء قريب من مهمة التدريس.

فالإفتاء نظرياً أكثر منه عمليا، مقارنة بالقضاء، وأغلب الفتاوى كانت ترجع للمذهب الحنفي، مذهب الدولة الرسمي، إلا أنه في مكة والمدينة والشام والقاهرة كان أغلب السكان من أتباع المذهب الشافعي والحنبلي، لذلك كانت الفتاوى تصدر على وفق المذاهب الشافعية والحنبلية والمالكية في تلك المناطق(٩).

ويدل هذا الأمر على أن الطلاب في المدارس العثمانية لم يقتصروا على دراسة المذهب الحنفي فحسب، بل كانوا يدرسون أكثر من مذهب، حتى يتسنى لهم القيام بمهام القضاء في أرجاء الدولة حسب المذهب السائد في تلك الولاية(١٠).

وكان لمنصب مشيخة الإسلام الذي استحدث في بنية الدولة العثمانية عام ١٤٢٥م أهميته في زيادة أهمية العلماء والمدرسة بشكل كبير، وتولي المولى شمس الدين الفناري (١٤٢٥-١٤٣٢م) لمنصب مشيخة الإسلام هو عبارة عن خطوة واضحة لظهور الطبقة العلمية العثمانية(١١).

والتطورات التي حصلت في مؤسسة شيخ الإسلام في عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م) (١٢)، وما وصلت إليه من قوة حقيقية في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦م) على يدي شيوخ كبار أمثال ابن كمال باشا زاده(١٣)(١٥٢٥ – ١٥٣٤م) وابي السعود افندي (١٥٤٥ – ١٥٧٤م) كانت تتخذ إجراءات من شأنها دعم السلطة المركزية بشكل كبير(١٤).

وعلى الرغم من مكانة شيخ الإسلام باعتباره رئيس العلماء والمفتي الرئيسي في الدولة، إلا أنه كان مرتبطاً بالسلطة السياسية بشكل أساسي، ومسؤول أمام السلطان بشكل مباشر(١٥)، وكان لقاضي العسكر(١٦)، ميزة على شيخ الإسلام وهي حضوره الديوان العالي(١٧).

وبسبب أن قضاة العسكر من رجال العلم، لذا كانوا يساعدون الصدر الأعظم باعتباره قاضياً، وكان قاضي الروملي، يصحب الجيش في أثناء عملياته في أوربا، ويعين كل قضاة أوربا وأئمة المساجد، أما قاضي عسكر الأناضول فقد كان يضطلع بمهام مماثلة في الولايات الأسيوية(١٨). كذلك كانا يفصلان في قضايا الميراث والزواج وعتق الرقيق بقدر تعلق الامر بالعسكريين(١٩).

ـ المدرسيين وتولي منصب القضاء

امتاز المدرسّيون في الدولة العثمانية خلال الفترة الأولى من حياتها بانتقال المدرس إلى منصب القضاء، ثم الرجوع إلى التدريس بدون حدوث مشاكل(٢٠).

ومن أمثلة ذلك أن المولى ساموني زاده الذي كان مدرساً ، ثم انتقل إلى إحدى المدارس الثماني(٢١). ثم أصبح معلماً للسلطان محمد الفاتح ، ثم أصبح قاضياً للعسكر، ثم عاد إلى إحدى المدارس الثماني، ثم تولى القضاء في مدينة استانبول(٢٢)، وبقي هذا الأمر حتى عصر السلطان سليمان القانوني، فالمعمار زادهُ الذي كان يعمل مدرساً في مدارس الصحن، تولى القضاء بمدينة

حلب، ثم انتقل مرة أخرى إلى إحدى مدارس الصحن الثماني ، ثم عاد مرة أخرى ليتــولى مهــام القضاء في حلب(٢٣).

والجدير بالذكر أن تولي منصب القضاء لم يكن يخص مدرسي المدارس الصـــحن الثمـــاني، وإنما أي مدرس في أي مدرسة كان يستطيع أن يتقلد أو ينتقل إلى القضاء، فالمدرس الذي يحصـــل على يومية من ٢٠ – ٣٠ اقجة(٢٤)، كان يعين في قضاء الولايات والاقضـــية، والمـــدرس الـــذي يحصل على يومية ٥٠ اقجة يعين في قضاء السنجق ويحصل على يومية ١٥٠ اقجة عندما يصـــبح قاضيا .وكان مدرس المدارس الصحن الثماني والستينية، يعين في قضاء الايالات كدمشق وحلـــب والقاهرة، ويحصل على يومية ٥٠٠ اقجة يومياً(٢٥).

وبهذا فإن خريجي المدارس كانوا يشكلون الأساس في وظائف تشكيلات العدلية. وقـــد بقيـــت العلاقة الوثيقة بين القضاء والتدريس مستمرة حتى عهد السلطان سليمان القانوني(٢٦).

ويلاحظ أنه في عهد السلطان محمد الفاتح كان المدرس الذي ينتقل إلى سلك القضـــاء يتســـلم راتباً يفوق راتبه السابق عندما كان مدرساً ، اما في عهد السلطان سليم الاول (١٥١٢– ١٥٢٠) كان المدرس اذا انتقل الى منصب القضاء يتسلم راتباً بقدر اخر راتب استلمه وهو في سلك التعلـــيم .(٢٧)

ويجب أن نذكر أن السبيل الوحيد في التدرج والترقي في سلك القضاء كان يتوقف على الترقي في الحصول على العلم وعلى مقدار ما يدرسهُ المدرس في المدارس، أي كلما تقدم فـــي درجـــات العلم والسلم التعليمي ، كلما كانت له الفرصة في التقدم والترقي في القضاء(٢٨). فمثلاً أن الطالـــب الذي يترك التعليم قبل أن يتم برنامج التعليم بشكل كامل فأنه يعين فقط لتدريس الصبيان أو نائب في الأقضية أو المراكز الصغيرة، ولا يكون باستطاعته أن يترقى إلى مقام القضاء لانه بعد انتقاله الى سلك القضاء يتوقف عن الدراسة ليتفرغ للقضاء فقط(٢٩).

أما الطالب الذي يكمل دراسته فأنه يستطيع أن يتقلد منصب القضاء في المحاكم فـــي المـــدن الصغيرة، وبعد أن يخدم سنتين أو ثلاثاً يستطيع أن يترقى ويصبح قاضياً في المدن الكبيرة(٣٠).

وما يدل على أهمية القضاء في الدولة العثمانية أنهم لا يأتون بقـــاضٍ إلـــى منصـــب قاضـــي استانبول إلا بعد مراحل، فمثلاً أن مدة القضاء تتراوح ما بين ثمانية عشر شهراً إلى ثلاث سنوات، وبعد ذلك وأثناء انتظار الترقي لمنصب أعلى يأتون إلى استانبول ويـــذهبون إلـــى دائـــرة قاضـــي العسكر ويكتسبون الخبرة، وعندما يأتي عليهم الدور للتعيين في القضاء المناسب فإن وجد أكثر من مرشح لمنصب قضاء واحد فأنه يجرى لهم امتحـــان ويعطـــى المنصـــب لأكثـــر القضـــاة أهليـــة واستحقاقاً(٣١).

ـ أثر القضاء في المدرسة :

على الرغم من العلاقة الأساسية بين المدرسة والقضاء والحياة العدلية، إلا أن القضاء له أثـر مباشر وكبير على المدرسة؛ ذلك لأن العالم أو المدرس الذي يتولى القضاء ينقطـع عـن إنتاجـه العلمي طول فترة منصب القضاء، حتى يعود الى التدريس مرة أخرى؛ ولأن المدرس لا يسـتطيع التوفيق بين أعمال القضاء والاشتغال بتحصيل العلم والتفرغ لدراسته، هذا بالنسبة لما يتعلق بالناحية العلمية[٣٢].

أما بشأن الناحية المادية فأن المدرس كان أقل راتباً من الذي يصبح قاضياً، ذلك لأن المـدرس عندما يستلم ٢٥ اقجة[٣٣]، يرتفع راتبه الى ٤٥ اقجة عندما يصبح قاضياً ، علما ان هذا الراتب هو لذوي الرتب البسيطة ، هذا بالنسبة للمدرس والقاضي ذوي الرتب البسيطة، أما مدرسـو الصـحن الثماني فقد كان راتبهم يصل في أعلى مراتبهِ إلى ١٠٠ اقجة، في حين اذا انتقلوا إلى القضاء فأنهم يحصلون على راتب مقداره ٥٠٠ اقجة[٣٤].

وبهذا نرى أن راتب القضاة كان أعلى من راتب المدرسين، وقد أثر هذا في المسـتقبل علـى المدارس، وادى الى تأخر مستوى المدارس في الدولة العثمانية. ولا سـيما وأن ارتفـاع مسـتوى المعيشة في الدولة العثمانية أدى إلى توجه الكثير من المدرسين، للانتقال إلى سلك القضـاء، إذ ان مستوى المعيشة تكون أفضل، علماً أن السبب في هذا الارتباط ما بين القضاء والتعليم مرجعـه أن التدريس في المدارس كان تعليماً دينياً وليس تعليماً ذا توجهات أخرى.

والمدرسة هي التي كانت تعمل على تخريج العـاملين فـي المناصـب الإداريـة والعلميـة والعدلية[٣٥].

اثر المدرسة في الحياة الادارية للدولة العثمانية :

اثر المدرسة في اعداد الدولة بالموظفين :

لم تكن المدرسة العثمانية مجرد مكان لتلقي العلوم فقط ، يقتصر دورهـا علـى توصـيل بعض المفاهيم والحقائق العلمية ، بل انها أدت دورا مهماً فـي تأسـيس بنيـان الدولـة الاداري، فالعثمانيون كان دأبهم وطبيعتهم بعد فتح ارضٍ جديدة أن يقيموا مسجداً والى جواره مدرسة لتلقـي العلم ، وكان هذا التقليد موجها لتنشئة الكوادر الادارية والعدلية اللازمة لإدارة دفـة الامـور فـي الدولة بالإضافة الى الخدمات الدينية والعلمية والتعليمية اللازمة للمجتمع والدولـة ، وبهـذا فـان العثمانيين استطاعوا ان يملكوا قوة بشرية مدربة في شؤون الدولة [٣٦].

ان نظرة الى التوزيع الجغرافي للمدارس التي تأسست حتى عام ١٤٥١ تظهـر ان جهـود تأسيس المدرسة كانت تسير بشكل متوازٍ مع سياسة الفتح. ومع زيادة استقرار السكان في المدن.

وقد ادركت الدولة العثمانية الدور المهم الذي يمكن ان تؤديه المدرسة ، لذا فقد سعى العثمانيون الى تأسيس المدارس في كل مكان وحتى في المناطق النائية. وفي تلك المدارس تم اعداد العلماء والفنيين والخطباء والمدرسين والمعلمين والاطباء والكوادر الوظيفية الاخرى وقد تحملت عبء هذه المهمة منذ تاسيسها (٣٧).

والواقع ان المناصب الادارية في الدولة العثمانية حتى عصر السلطان محمد الفاتح لم تعرف سوى خريجي المدرسة العثمانية ، ففي السنوات الاولى لتأسيس الدولة كان يتولى منصب الوزير من تربى وتأهل من ذوي العلم وعلى راسهم شيخ الاسلام ، يقومون بتسيير كل المسائل والاعمال الدينية في الدولة والاعمال القانونية (٣٨).

كما ان ازدياد الاراضي التي دخلت تحت الادارة العثمانية منذ عهد مراد الاول (١٣٦٠-١٣٨٩) وتحول الجيوش التي ازدادت واصبحت اكثر تنظيما من النواحي الادارية والمالية والعدلية ، قد اوجد حاجة ملحة الى قضاة العسكر. كما ان تطور علاقات الحرب والسلم مع الدول المجاورة وظهور المكاتبات الدبلوماسية والى تبادل السفارات. وتأسيس علاقات مصاهرة بين الاسرة الحاكمة العثمانية والاسر التركمانية في الاناضول ، قد اوجد مهام خاصة بالسفارة ومن هنا زادت الحاجة الى المدرسة التي كانت مؤسسة التعليم ، اذ تعد وتؤهل الموظفين والقضاة والفقهاء الذين يقومون بكل تلك الوظائف. ويعد تعيين مراد الاول لخير الدين باشا قاضيا للعسكر مؤشرا على زيادة ثقل علماء المدارس في اعمال الدولة ، وقد حافظ بايزيد الاول (١٣٨٩-١٤٠٣) على هدفه في تأسيس آليات ادارية مرتبطة به شخصيا ومحو الارستقراطيات القديمة التي كانت موجودة في اراضي الاناضول التي دخلت تحت السيطرة العثمانية. اذ اعتبرت المدرسة المؤسسة هي التي تعد القوة البشرية اللازمة للمؤسسات المتنوعة لإدارة الدولة المركزية طبقا للتقاليد العثمانية الاسلامية. ومن اجل ذلك تطلب الامر حماية المدارس القديمة التي دخلت تحت حكم الدولة وتأسيس مدارس جديدة في مراكز الاستقرار التي عاش بها السكان المسلمون في الاراضي المفتوحة حديثا(٣٩).

كما ان الدولة العثمانية لم تعرف منذ نشأتها مفاهيم غريبة مثل الثيوقراطية ؛ لان السلطة الدينية الممثلة في شيخ الاسلام وقضاة العسكر كانت متداخلة مع السلطة السياسية الممثلة في السلطان والحكومة، لذا لم تنشأ منازعات بين السلطتين؛ لانهما كانتا تعملان معا ضمن منظومة ادارية واحدة لإدارة الدولة ، فالسلطة السياسية كانت تستعين برجال من السلطة العلمية او الدينية ؛ مما ادى الى نشوء كيان اداري واحد يجمع بين السلطتين تسند فيه الى كل فئة مهام معينة تقوم بها(٤٠).

وقد اقتصر تولي المناصب الكبيرة الادارية والعلمية على خريجي مدارس الصحن الثماني في استانبول. وخريجي بعض مدارس عواصم الدولة السابقة مثل بورصة وادرنة ، وكانت مدارس

هذه المدن تتمتع بأهمية خاصة وان تفوقت مدارس استانبول عليها، وكان على رجل العلم الذي يريد الحصول على وظيفة حكومية كبيرة ، ان يكون قد درس في احدى هذه المدارس وتولى التـدريس فيها. اما خريجو المدارس الاخرى فكانوا يتولون الوظائف الاقل اهمية ونادراً مـا يترقـون الـى مناصب اعلى (٤١).

أن المدارس التي انشئت في اطراف الدولة البعيدة عن العاصمة او الضـواحي كانـت ذا نطاق مستوى ادنى. بينما كانت مدارس السلاطين في استانبول والعواصم القديمة تشكل مؤسسـات التعليم ذات المستوى الاعلى (٤٢).

وبالنسبة للتعيين في وظائف الدولة الكبيرة ، لم يكن بمجرد ان يتخرج الطالب من المدرسة، بل كان لابد للفرد الذي يريد ان يتولى احدى الوظائف العليا، ان يمر بعدد من المدارس ضمن نظام معين بصفتهم طلاباً ثم بصفتهم اساتذة وكانت الترقية من رتبة الى اخرى تمنح بالأقدمية بعد التأكد من الخبرة، وكان باستطاعة الاساتذة في مدارس العواصم الثلاث ادرنة وبورصـة واسـتانبول ان يتولوا منصب الدفتر دار(٤٣) والنشانجي (٤٤) على حين كان باستطاعة المدرسـين فـي الـدرجات الادنى ان يصبحوا دفتردارات في الولايات الاخرى (٤٥).

ان تعيين المدرسين في العاصمة العثمانية لا ينتقلون للعمل في احدى ولايات الدولة للعمـل في نفس وظيفته كمدرس عكس منصب القضاء الذي كان يسمح للمدرس ان يتـولى القضـاء فـي استانبول او في حلب او مصر، وعندما كان يعزل من قضاء تلك الولايات كان يعود للتدريس مرة اخرى في تلك المدارس داخل الدولة العثمانية (٤٦).

موقع خريجي المدرسة في الجهاز الاداري العثماني :

ارتبط الجهاز الاداري العثماني بالمدارس العثمانية واخذ خريجو المدرسة العثمانية مواقـع بارزة في الادارة العثمانية ، تمثلت في توليتهم عدة مناصب مهمة في الديوان والذي يمثل الجهـاز الاداري الاعلى في الدولة، فقد كان ثلاثة من اعضاء الديوان المتكون من خمسـة اعضـاء مـن اصحاب الفئة العلمية من خريجي المدرسة العثمانية، فالنشانجي مثلا كان يختار حتى اوائل القرن السادس عشر من مدرسي الصحن. والدفتردار كان يختار من الفئة العلمية بوجـه عـام، وكـان قاضي العسكر يحتل مكانة في الديوان بوصفه رئيسا لطائفة العلمـاء، والغالـب علـى المـدارس العثمانية انها تعمل كمؤسسات لإعداد وتنشئة الموظفين للانخراط في العمـل الاداري الرسـمي ، وكان ينظر الى رجال العلم على انهم جزء من النظام البيروقراطي في الدولة (٤٧).

وقد حولت الدولة كل الجهود المتعلقة بالتربية والتعليم وكل الاعمال العدلية والقانونية وقسما مهمـــا من الاعمال المتعلقة بالنواحي المالية والسياسية الى علماء الدولة ، فضلا عن قيام الادارة السياسية بالاستفادة من نفوذ العلماء واحترامهم لدى افراد المجتمع العثماني المسلم [٤٨].

الخاتمة

لقد حاول البحث تقديم إحدى أهم مؤسسات الدولة العثمانية وهي المدرسة العثمانيـــة، والتـــي شكلت واحدة من أهم ركائز المنظومة الحضارية للدولة العثمانية، وكان من نتائج هذا البحث:

- إن المدرسة العثمانية كانت إحدى صور التقدم الحضاري الذي حظيت به الدولة منذ نشأتها، حيث أظهرت تلك المؤسسة بجلاء مدى الاهتمام الذي أعطاه القائمون على أمر الحكم في الدولـــة للبعـــد الحضاري لدولتهم وسعيهم لتأسيس ركائز حضارية.
- نجحت المدرسة في رفد الدولة منذ بداية نشأتها وحتى عصر السلطان سليمان القانوني بما تحتاجه من علماء وقضاة وموظفين كان لهم أكبر الأثر في تسيير أمور الدولة.
- كانت المدرسة العثمانية هي المؤسسة التعليمية الأكثر تفرداً وتمييزاً في الدولة رغم وجود عدد من المؤسسات التعليمية الأخرى كالتكايا.
- لقد مثلت مدارس الصحن العثماني ذروة التعليم في الدولة العثمانية، حيث تـــوفر كـــل المقومـــات اللازمة لتقدمها وساعدت الأوقاف الخاصة بها على توفير رواتب كبيرة للمدرسين والمعيدين وحتى للطلاب والدارسين بها.
- ارتبطت الحياة العدلية في الدولة العثمانية بالمدرسة ارتباطاً وثيقاً، بحيث لم يكـــن يســـمح لغيـــر خريجي المدرسة بتولي الوظائف العدلية في الدولة، كما كان علو المنصب العدلي ورفعته يتوقف على مقدار ما حصله خريج المدرسة وما وصل اليه من مراحل دراسية.
- اتبعت المدرسة العثمانية منظومة تعليمية متدرجة، تبدأ من مدارس حاشية التجريد وتنتهي بمدارس الصحن العثماني، بحيث كانت لكل مدرسة سماتها المحددة وكتبها المعينة التي لا بـــد للطالـــب أن يتمها حتى يتسنى له الانتقال الى المدرسة الأخرى أو الدرجة الأعلى.

هوامش البحث

(١) نشأة المدرسة العثمانية بتأثير من المدارس السلجوقية، إذ أخذت المدارس العثمانية أساسها، ومعظم تشكيلاتها من تلك المدارس التي كانت طليعة المدارس الاسلامية من ناحية المكانة والأهمية والتشكيلات، وقد استمر جارية على هذه التقاليد في الفترة التي سبقت عهد السلطان محمد الفاتح، ينظر:

Mustafa Bilge, ilk osmanlie Medreseleri, Istanbul university Edebiyat Faculties yayinlars (Istanbul: 1984) 54.

(٢) عبد السلام عبد العزيز فهمي، السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية وقاهر الروم، ط٥، (دمشق : ١٩٩٣)، ص١٥٥.

(٣) أحمد آق كوندز وسعيد اوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة، (القاهرة: ٢٠٠٨)، ص٦٢٧.

(٤) أكمل الدين إحسان أوغلي، " المؤسسات التعليمية والعلمية عند العثمانيين " في الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، مج٢، (استانبول:١٩٩٩)، ص٤٥١.

(5) Yasar Sarikaya,, Medreseler vr Modernlesme, (Istanbul: 1997), s.40.

(٦) وهي المدارس التي انشأها السلطان محمد الفاتح بجانب مسجده الذي بناه في استانبول، وتتكون من أربع مدارس على كل جانب من جوانب المسجد يتوسطها صحن فسيح، ويقضي الطالب المرحلة الأخيرة من دراسته فيها، وكانت ملحقة بمسكن للطلبة، ووضعت منحة مالية شهرية للطلبة، والموسم الدراسي مستمر طول السنة وإلى جانبها مكتبة. ينظر: سالم الرشيدي، محمد الفاتح، ط٣، (جدة: ١٩٨٩)، ص٣٨٤ – ٣٨٥.

(٧) حسن الضيقة، الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع والسلطة، (بيروت: ١٩٩٧)، ص١٢٨.

(٨) طاشكبرى زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، (بيروت: ١٩٧٥)، ص٢٨٧.

(9) Sarikaya, A. G. E., S43.

(١٠) هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد القيسي، (دمشق: ١٩٩٧)، ج١، ص٢٦٠.

(١١) عصمت عبد المجيد بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، (بيروت: ٢٠١٢)، ص٣٨.

(١٢) علي جواد، مكمل عثمانلي تاريخي، (استانبول: ١٩٠٧)، ج١، ص١١٤.

(١٣) هو أحمد شمس الدين افندي من كبار علماء الدول العثمانية في القرن السادس عشر، وهو أكثر شيوخ الإسلام تصنيفاً للكتب والمؤلفات ويعده الباحثون أشهر شيوخ الإسلام أو المعلم الأول في

الدولة العثمانية. ينظر: أحمد صدقي علي شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني (أربد: ٢٠٠٢)، مج١، ص٣٥٧.

(14) Fahri unan, Kurulus u ndan Günümüze faith külliyesi, (Ankara: 2003) s. 20.

(١٥) محمود علي عامر، تاريخ الدولة العثمانية سياسية اجتماعية، (دمشق: ٢٠٠٧)، ص ص ١٢٤ – ١٢٥؛ للمزيد من التفاصيل ينظر: أكرم كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هاشم الايوبي، (طرابلس: ١٩٩٢)، ص ص ١٠٣ – ١٠٩.

(١٦) وهو قاضي عسكر الأناضول، وأول من أحدث هذا المنصب هو السلطان مراد الأول (١٣٦١–١٣٨٩م)، ثم صار للقسم الأوربي والقسم الآسيوي من الدولة العثمانية قاضي قضاتها أو قاضي عسكر افندي الذي لم تكن سلطته مقصورة على الشؤون العسكرية بمرافقته الجيش المحارب بل كان يقوم بتعيين جميع الموظفين القضائيين والقضاة ونوابهم، ينظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث المشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، (بيروت: ١٩٨٠)، ص٥٣؛ أحمد المرسي الصفصافي، " الدولة العثمانية والولايات العربية "، مجلة الدارة، الرياض، ع٤، السنة ٨، (١٩٨٠)، ص٧١.

(١٧) جب وبوون، المصدر السابق، ص١٠٤.

(١٨) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط٩، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص١٧٧.

(١٩) جب وبوين، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢٠) الضيقة، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٢١) شكيب ارسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، (دمشق: ٢٠٠١)، ص٩٧.

(٢٢) طاشكبري زاده، المصدر السابق، ص٩٦.

(٢٣) المصدر السابق، ص٤٦٤–٤٧٠.

(24) Gevat Izgi, Osmanli mederselerinde ILim, (Istanbul: 1997), S45.

(25) Izgi, A.G.E, S 45;

عبد الرحمن عبد الله محمد الصراف، النظام القضائي في الموصل في العهد العثماني الأخير ١٨٣٤ – ١٩١٨ (بغداد: ٢٠٠٩)، ص٤٧.

(26) Halil Inalcik, The ottoman Empire, (London: 1999). P.137.

(27) Tuncer Baykara, Tarihi ve ilmi(Istanbul:1995).S49.

(٢٨) وديع ابو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلـــى الســـقوط، ط٢، (عمـــان: ٢٠١١)، ص١٢٧ – ١٢٨.

(29) Sarikaya, A,G . E. S. 44.

(٣٠) محمود السيد، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، (القاهرة : ٢٠١١)، ص١٨٠.

(٣١) عبد الرحيم بنحادة، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافـــة، (الـــدار البيضـــاء : ٢٠٠٨)، ص١٥٧.

(32) Erhan Demirutku, " Devletin gelecegi için babasini tahtindan edens sehzade " Turk Düngasi Tarih Dergisi, ikinci yil (subat: 1998), Ankari, Sayi. 14. S30.

(٣٣) ايلبر اورتايلي، إعادة استكشاف العثمانيين، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت : ٢٠١٢)، ص١٥١.

(34) Emin Oktay, Tarih, (Istanbul: 1954) S31.

(35) Faruk sumer, " Türk küctür üne Genee Bir Bakis " Türk Dünyes Tarih Derisi, Yed inci yiL (mayis: 1993). Ankara Sayi77. S7.

(٣٦) احسان اوغلي ، المصدر السابق ، ص٤٥٣.

(٣٧) بنحادة ، المصدر السابق ، ص٢٧٧.

(38) Yusuf Halacoglu, XIV-XVII yuzyilalrda Osman Larda devlet. eskitative sosyal Yapi. Ybaski, (Ankara : 1998), S147.

(39) Ekmeleddin Ihsanoglu, Osmanl, medrese gelenginin dogusu,Belleten, Sayi 247, (Ankara : 2002), S861.

(٤٠) ارسد الحسن قسباريان ، حقوق مشاوري ، (استانبول : ١٨٩٦)، ص١٥.

(٤١) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج١، ص١٦٧.

(42) Sarikaya, A.G.E, S31.

(٤٣) أي ممسك الدفتر وتعني صاحب السجل، واطلقت اصطلاحا في العهد العثماني على مسؤول المالية في الدولة وتعود نشأته الى المسؤول عن الشؤون المالية في الدولة الايلخانية، وقد اخذ العثمانيون هذا المصطلح واطلقوه على مسؤول حساباتهم وقد كان امر حسابات السلطنة في بداية الامر مناطا بدفتردار واحد ثم اصبحوا ثلاثة في عهد السلطان سليم الاول. للمزيد من التفاصيل ينظر : سهيل صابان (اعداد)، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، (الرياض : ٢٠٠٠) ، ص١١٣ ؛ حلاق وصباغ، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٤٤) وهي من النيشان وتعطي العلامة والرمز او الهدف او الوسام ويطلق للدلالة على الكاتب في الديوان الهمايوني وكانت مهمة النيشانجية كتابة الفرمانات (الاوامر السلطانية) والبراءات والمنشورات ونحوها، وهو يعتبر احد اعضاء المجلس السلطاني وامين سر الديوان الذي يتحقق من

كل الوثائق. ينظر حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات العثمانية ذات الاصول العربية والفارسية والتركية والايوبية والمملوكية ، (بيروت : ٢٠٠٩)، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٤٥) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج١، ص ص ١٦٨-١٧١.

(٤٦) طاشكوبري زادة، المصدر السابق ، ص١٣٢.

(٤٧) احمد يشار اوجاق، "الحياة الفكرية من القرن الرابع عشر الى القرن السابع عشر" في الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، (تحرير) اكمل الدين احسان اوغلي ، مج٢ ، ص٢٢١.

(٤٨) قسباريان ، المصدر السابق ، ص١٧.